برعاية الرئيس الأسد.. طرطوس تحتفل بافتتاح مشروعين سياحيين على شاطئ البحر

| طرطوس- هيثم يحيى محمد

تحت رعاية الرئيس بشار الأسد قام وزير السياحة محمد رامي رضوان مرتيني بحضور محافظ طرطوس وأمين فرع الحزب وفعاليات سياحية واقتصادية وشعبية مختلفة مساء أمس بافتتاح مشروعين سياحيين على شاطئ البحر في محافظة طرطوس الأول مشروع الكرنك العائلي للسياحة الشعبية والثاني مشروع مجمع شاهين السياحي.

والبداية كانت في مجمع شاهين حيث جال الوزير وصحبه في أرجاء المشروع الذي يقع على بعد نحو ٨ كم جنوب مدينة طرطوس في (منطقة الهيشة) على شاطئ البحر مباشرة، ويضم قسمين (استثماري وتنظيمي)، ويحتوي القسم الاستثماري على ٨٥٦ سريراً و٣٩٣ غرفة على المفتاح وأكثر من ٢٠٠ كرسي، والمنشأة عبارة عن شاليهات طابقية وفنادق إقامة ومطاعم ومسبح وخدمات تجارية وخدمات متممة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مرتيني أن هذا المشروع هو أكبر مشروع سياحي للقطاع الخاص في الساحل السوري وقد بني خلال فترة الحرب الظالمة على بلدنا بأيادٍ وطنية رغم العقوبات والحصار وهو يؤمّن بين ٨٠٠ وألف فرصة عمل في هذه الظروف التي نحن أحوج ما نكون فيها لتأمين عمل لخريجي كليات ومعاهد ومدارس السياحة والشباب بشكل عام.

بعد ذلك توجه الوزير وصحبه إلى المشروع الثاني (الكرنك) حيث تم قص الشريط الحريري وإزاحة الستارة عن لوحة التدشين إيذاناً بافتتاحه أمام المواطنين اعتباراً من صباح اليوم الأحد ثم جال الجميع في الموقع البالغة مساحته ٢٥ دونماً واطلعوا على كل مكوناته ويعتبر هذا المشروع الأكبر بين خمسة مشاريع للسياحة الشعبية أقامتها وزارة السياحة في السنتين الماضيتين وفق ما أكده الوزير لـ«الوطن»، مضيفاً: إنه سيكون مفتوحاً للمواطنين بأسعار مدروسة ورمزية كما أن أجور الشاليهات الخشبية فيه محددة وتناسب الجميع في ظل ارتفاع أجور الشاليهات الخاصة وكذلك أجور الكافتيريات والكبائن والخدمات الأخرى أما ألعاب الأطفال والكبائن العامة والإنقاذ والعيادة الطبية فهي مجانية وهو يؤمّن ٩٠ فرصة عمل للخريجين والشباب بشكل عام.

وعلى هامش التدشين لهذا المشروع قال رئيس مجلس مدينة طرطوس محمد زين لـ«الوطن»: استكمالاً للتجربة السابقة لمجلس مدينة طرطوس بتوظيف مخيم الكرنك للسياحة والسباحة الشعبية على شاطئ الأحلام جنوب مدينة طرطوس خلال مواسم الصيف السابقة والتي لاقت نجاحاً واستحساناً من المواطنين في المدينة والمحافظة وباقي المحافظات السورية لأنها كانت بأسعار رمزية تناسب الجميع..

وأضاف زين: بهدف تكريس هذه التجربة وتطويرها صدر قرار المجلس الأعلى للسياحة رقم ٤٤٧ لعام ٢٠٢٠ بتكليف وزارة الإدارة المحلية والبيئة ووزارة السياحة الاتفاق على إدارة هذا الموقع وعليه قام مجلس مدينة طرطوس بتنظيم رخصة إشغال للشركة السورية للنقل والسياحة لإعادة تأهيل وإدارة واستثمار هذا الموقع المميز البالغة مساحته ٢٥ دونماً وطول شاطئه نحو ٢٠٠ متر للسياحة والسباحة الشعبية لمدة ١٠ سنوات وفق برنامج توظيفي يضمن إعادة تأهيل شاملة للموقع وتنفيذ شاليهات وكبائن خشبية ومظلات شاطئية ومطعم بسعة ٥٠٠ شخص وكافيه شاطئية ومشالح وادواش إضافة إلى ملاعب رياضية (كرة قدم -كرة سلة- كرة طائرة) وألعاب ترفيهية ومواقف سيارات مع كل الخدمات اللازمة المتممة وببدلات مادية تناسب جميع المرتادين ونعتقد أنه سوف يشكل مقصداً سياحياً مهماً للمرتادين من المدينة والمحافظة وجميع المحافظات السورية.

بدوره رئيس غرفة سياحة طرطوس يوسف مويشة أكد أن هذين المشروعين النوعيين يقدمان قيمة مضافة للقطاع السياحي في الساحل السوري بشكل عام وللسياحة البحرية ومحافظة طرطوس بشكل خاص من خلال عدد الأسرّة والكراسي والخدمات السياحية البحرية، مضيفاً: إنهما يؤمنان المئات من فرص العمل خاصة لخريجي كليات السياحة والمعاهد والمدارس الفندقية المؤهلين، متمنياً أن نشهد المزيد من إقامة المنشآت السياحية البحرية والجبلية في الفترة القريبة القادمة تنفيذاً لشعار(الأمل بالعمل) الذي أطلقه قائد الوطن في حملته للانتخابات الرئاسية.

بدوره مدير عام الشركة السورية للسياحة فايز منصور أكد أن الشركة كسبت الرهان من خلال تنفيذ المشروع بزمن قياسي لا يتجاوز الثلاثة أشهر، ووضعه بخدمة المرتادين اليوم، مبيناً أنه مشروع نوعي للعائلات وأسعاره مدروسة وتناسب شريحة لا بأس بها واعداً بتخصيص أحد الموقعين المجاورين لمنتجع (بلو بي) على شاطئ الأحلام اللذين أخذتهما الشركة من مجلس المدينة للسياحة الشعبية حيث يكون شاطئاً مفتوحاً لذوي الدخل المحدود بأجور رمزية جداً اعتباراً من الصيف القادم.

وافتتاح فندق جديد بحمص.. وإنجاز مركز زوار تدمر قريباً

وزير السياحة لـ«الوطن»: السياحة الداخلية مزدهرة أما الخارجية فتعود شيئاً فشيئاً وأرقام مبشرة من القادمين العرب

| حمص - نبال إبراهيم

افتتح وزير السياحة محمد مرتيني أمس بمشاركة محافظ حمص بسام بارسيك منشأة سياحية فندقية في حي الحمرا بمدينة حمص والتابعة ملكيتها للاتحاد الرياضي بسعة ٢٦ سريراً و٤ أجنحة مع إطعام ومبيت.

وأكد وزير السياحة رامي مرتيني في تصريح لـ«الوطن» عقب الافتتاح أنه يتم العمل على الخريطة الاستثمارية السياحية وأصبحت حالياً جاهزة في ٤ محافظات وستعمل في نهاية العام والأهم في الساحل السوري ودمشق وريف دمشق وحمص وحلب وقريباً محافظة حماة وباقي المحافظات، لافتاً إلى أن الخريطة الاستثمارية للأملاك العامة البحرية أنجزت منذ ٣ سنوات ويتم العمل الآن ضمن الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي على الخارطة السياحية في الساحل السوري بشكل كامل.

وكشف الوزير عن وجود ٥ مشاريع سياحية في محافظة حمص على خريطة الدعم بتمويل القروض الميسرة ودعم فوائد القروض، منها مشروعان في مدينة تدمر وهما حالياً قيد الدراسة في اللجنة الاقتصادية وسيعودان للعمل قريباً، مبيناً أن النشاط السياحي والاقتصادي سيعودان إلى تدمر وسيتم إنجاز مركز زوار تدمر قريباً بالتعاون مع وزارة الثقافة والمديرية العامة للآثار والمتاحف وسيكون هذا المركز بداية لعودة الاستثمار السياحي إلى مدينة تدمر.

وأشار إلى أن السياحة الداخلية مزدهرة حالياً ويتم التركيز على السياحة الشعبية بكونها حقاً وحاجة للعائلات وأما السياحة الثقافية والوافدة والأجنبية فستعود شيئاً فشيئاً، لكن المشكلة الأكبر حالياً بظهور وباء كورونا الذي أثر في القطاع السياحي في العالم كله، وأنه لا نستطيع الحديث عن السياحة العالمية إلى سورية قبل إجراءات التصدي للوباء في كل دول العالم لما له تأثير كبير في قطاعات السفر والنقل وباقي الإجراءات.

وقال: نستبشر خيراً في العام القادم بعودة كل أنماط السياحة إلى سورية، منوهاً بأن الأرقام حالياً كبيرة ومبشرة للقدوم العربي في عام ٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠٢٠ والتي هي أيضاً أفضل من عام ٢٠١٩، مبيناً أنه يوجد أرقام مبشرة من الأشقاء العرب من دول الجوار وهي بالتالي تسهم برفد الخزينة بالعملات الأجنبية لما له دور مهم للقطاع السياحي.

وأكد مرتيني أنه في مرحلة إعادة الإعمار وعودة النشاط السياحي والاقتصادي بشكل عام تأتي أهمية المنشآت السياحية المتوسطة والصغيرة من فئة نجمتين و٣ نجوم التي تستقطب كل الزبائن وتلبي جميع الاحتياجات، مشيراً إلى أنه في هذه المرحلة نعول كثيراً على القطاع السياحي لما له أهمية من تأمين فرص عمل ولمساهمته بعودة السياحة العربية والأجنبية إلى سورية.

وبيّن الوزير أن مدينة حمص من المدن المهمة على الخريطة السياحية باعتبارها أكبر محافظة في سورية وما تحويه من أوابد أثرية ومناطق ومناظر جميلة وخلابة وتكتسب أهمية خاصة لكونها عقدة وصل بين المحافظات السورية، لافتاً إلى أنه يوجد أملاك للقطاع الخاص ولمجلس المدينة وللجهات العامة في حمص سيتم طرحها تباعاً في ملتقيات الاستثمار، وأنه قريباً يتم التحضير لملتقى الاستثمار القادم وسيكون هناك عدد من الفرص السياحية في حمص بشكل عام.

من جانبه أكد مدير السياحة في حمص أحمد عكاش في تصريح لـ«الوطن» عودة السياحة بشكل كبير إلى المحافظة بعد عودة الأمن والأمان إليها، وهذا ما أدى لتشجيع المستثمرين للاستثمار في القطاع السياحي، لافتاً إلى أن هذا الفندق الذي تضرر خلال الأزمة يعود بأبهى صورة بعد الانتهاء من عمليات الترميم بشكل جيد له بحجم استثمار يبلغ نحو ٦ مليارات ليرة سورية، وهو من فئة النجمتين وبسعة ٥١ سريراً.

وبيّن أن محافظة حمص بحاجة ماسة إلى الفنادق وأن الطلب على الأسرة يتزايد يوماً بعد يوم نتيجة لقلة الفنادق، كاشفاً عن وجود رخص إشارة جديدة وأنه بالقريب العاجل سيكون هناك عدد من الفنادق الجديدة، وأنه سيتم دخول عدد من منشآت المبيت ليخدم القطاع السياحي في المحافظة خلال الأشهر القادمة.

«الوطن» تنشر برنامج عمل الحكومة الجديد الذي ستعرضه اليوم أمام نواب الشعب

هاجس الحكومة تحسين الوضع المعيشي ورضا المواطن عن خدمات الوزارات

| هناء غانم

من المقرر أن تقدم الحكومة اليوم ما في جعبتها من خطط ومقترحات وتبريرات لمناقشتها مع السلطة التشريعية أمام مجلس الشعب والتي تهدف في مضمونها إلى تحديد الإستراتيجيات العامة التي ستكون بوصلة الحكومة لتنفيذ مهامها ومسؤولياتها في المرحلة القادمة في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الحكومة أكدت في بيانها لعام ٢٠٢١ التزامها بالحفاظ على كرامة وحقوق المواطنين وتلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم والشيء المهم الذي ورد في البيان أنه ستكون هناك مواصلة لمكافحة الفساد وحماية المال العام والانتقال إلى اقتصاد منتج مبني على تعزيز الإنتاج ومعتمد على القدرات الذاتية.

هاجس الحكومة تحسين المعيشة!

وحول السياسة الاقتصادية التي جاءت في البيان الحكومي الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه نجد أنه وبالرغم من التحديات المحلية والإقليمية والدولية التي أعاقت مسيرة التنمية الاقتصادية في سورية، إلا أن الحكومة اتخذت مجموعة من الإجراءات والقرارات التي انصبت في سياق تخفيف وطأة هذه التحديات على الاقتصاد السوري، ووعدت بتحسين مستوى معيشة المواطنين الهاجس الأهم للعمل الحكومي، والهدف الرئيس للسياسة الاقتصادية للحكومة، ولاسيما في ظل الصعوبات التي واجهت معيشة المواطنين بسبب مفرزات الحرب الوجودية المفروضة على بلدنا.

وستستمر الحكومة باتخاذ كل الإجراءات التي من شأنها تحقيق هذا الهدف سواء من خلال الزيادات المدروسة للرواتب والأجور أو متممات، ومن خلال تخفيض تكاليف المعيشة، وتعزيز القوة الشرائية للعملة الوطنية، وضبط الأسواق والأسعار، وعقلنة الدعم وإيصاله إلى مستحقيه، بما يضمن تأمين أفضل شروط ممكنة للعدالة الاجتماعية.

برنامج تعزيز الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال

وذكر البيان أنه سيتم خلال الأيام القليلة القادمة وضع التعليمات التنفيذية لقانون الاستثمار رقم ١٨ تاريخ ٢٠٢١/٥/٢٩ وأبلة إجراءات ترخيص وتأسيس المشاريع الاستثمارية موضع التنفيذ، ومن ثم خارطة الاستثمار في سورية، مع الإشارة إلى أنه سيتم تقييم واقع الاستثمار وتحديد العوائق التي تواجه البيئة الاستثمارية لمعالجتها بشكل مستمر بهدف تعزيز عوامل الجذب في الاقتصاد السوري.

سياسة مالية

وحول السياسة المالية القادمة ركزت الحكومة في بيانها على تحسين الإيرادات العامة وضمان استدامتها، وكفاءة الإنفاق العام وزيادة فاعليته وضمان سلامة إجراءاته من خلال اولا برنامج تطوير إعداد الموازنة العامة للدولة بما ينسجم مع متطلبات تحفيز الاقتصاد الوطني ومواجهة مختلف التحديات، وإعادة هيكلة الإنفاق العام وفقاً للأولويات، والعمل على الانتقال من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء.

وبرنامج إصلاح النظام الضريبي من خلال تعديل التشريعات الضريبية (الانتقال إلى الضريبية على المبيعات، والضريبة الموحدة على الدخل، والانتقال إلى منظومة الطوابع الإلكترونية)، والأتمتة الشاملة للإدارة الضريبية، وبناء قواعد بيانات إلكترونية.

وبرنامج تطوير العمل الجمركي من خلال تعديل قانون الجمارك العامة بما يضمن مستوى أعلى من الحوكمة بالعمل الجمركي ومكافحة التهريب.

إضافة لبرنامج تطوير قطاع التأمين من خلال تحديث القوانين الناظمة له، وتطوير منظومة التأمين الصحي للعاملين في الدولة القائمين والمتقاعدين ومنظومة الخدمات التأمينية الأخرى المقدمة للإخوة المواطنين.

وبرنامج تطوير عمل المصارف العامة من خلال إعداد إطار قانوني جديد لإدارتها، وتطوير أنظمة العمل المصرفي الخاصة بها، بما يضمن الوصول إلى شمول مالي أوسع، وتقديم خدمات الدفع الإلكتروني.

السياسة النقدية

وجاء في البيان أن الحكومة سوف تستخدم أدوات السياسة النقدية التي تتلاءم مع متطلبات المرحلة الحالية بناءً على معطيات الواقع الاقتصادي، وتحقيق التوازن بين قوى العرض والطلب في السوق وبين مستوى الاحتياطيات الرسمية من العملات الأجنبية، من خلال تنظيم وإدارة سوق القطع الأجنبي وتشديد عمليات الرقابة عليها، والعمل على تعزيز برنامج الدفع الإلكتروني، بما يسهم في إدارة أفضل للسيولة المحلية والتخفيف من الاعتماد على النقود الورقية.

التجارة الخارجية

وذكر البيان أنه بناء على ما تحقق في تخفيض العجز في الميزان التجاري، من خلال الاستمرار بسياسة ترشيد المستوردات والحماية المدروسة للإنتاج المحلي، وتنمية الصادرات، وتعزيز نفاذ المنتجات السورية إلى الأسواق الخارجية، تواصل الحكومة عملها على برنامج تعزيز كفاءة التجارة الخارجية، وبشكل خاص تعزيز القدرة التنافسية للصادرات السورية، والاستمرار بتشجيع التصدير وتنمية القدرات التصديرية، وتوجيه المستوردات نحو تنمية العملية الإنتاجية والتصديرية، إضافة إلى الشفافية والوضوح في الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بعمليات الاستيراد والتصدير، وأتمتة الخدمات وإنجاز المهام بكفاءة وفعالية.

التجارة الداخلية وحماية المستهلك:

وسوف تعمل الحكومة على متابعة وصول أساسيات غذاء المواطن واحتياجاته التموينية بطريقة لائقة وبأفضل جودة وبأنسب الأسعار، وذلك من خلال عدد من البرامج هي برنامج إعادة هيكلة الدعم الذي يهدف إلى إيصال الدعم لمستحقيه وفق معايير توضع لهذا الغرض، وتغيير طريقة الدعم الحكومي بهدف عدم الهدر ومنع السرقة ومنع بيع المواد المدعومة.

وبرنامج تحسين جودة الرغيف الذي يهدف إلى زيادة الإنتاج من مادة الخبز، وزيادة القدرة التخزينية من مادة القمح من خلال تحديث وتأهيل خطوط الإنتاج والمخابز، وإنشاء صوامع معدنية لتخزين مادة القمح.

الصناعة

وحول السياسة الصناعية ذكر البيان أنه يجري العمل على تعزيز موقع الشركات الرابحة ومعالجة وضع الشركات (الحدية والخاسرة)، وإعادة إقلاع المنشآت المدمرة والمتوقفة، إما بتمويل ذاتي أو من خلال المشاركة مع القطاع الخاص، كما أن العمل سيستمر لتنمية القطاع الصناعي من خلال عدة برامج أهمها برنامج تطوير التصنيع الزراعي، بهدف المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وتحقيق سلاسل تصنيعية كاملة لتعزيز الاقتصاد الوطني، وبالتالي الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وزيادة الطاقات الإنتاجية. إضافة إلى برنامج دعم القطاع الخاص الصناعي وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني بما يسهم في رفع كفاءة هذا القطاع والتشبيك بين القطاعين العام والخاص لتجاوز الصعوبات التي تعترض تنفيذ الخطط الوطنية الموضوعة والأولويات المعتمدة لتحقيق التنمية.

السياحة..!!

وأوضح البيان أن الحكومة تواصل عملها على تنمية القطاع السياحي، من خلال برنامج تشجيع السياحة الداخلية والشعبية، وتأمين مواقع سياحية تناسب أكبر شريحة من المواطنين، إضافة لإعداد الخريطة الشاملة للتعليم والتدريب السياحي الذي يهدف إلى تطوير منظومة التعليم والتدريب السياحي والفندقي ورفد سوق العمل بكوادر مؤهلة لدخول سوق العمل وبنية تعليمية تدريبية سياحية متطورة.

والاستثمار السياحي الذي يهدف إلى تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي، وتحقيق عائدات مالية من الاستثمارات والمشاريع السياحية المنفذة وتأمين بنية تحتية للقطاع السياحي إضافة إلى تأهيل الفنادق المملوكة للوزارة الذي يهدف إلى تحسين واقع الخدمات المقدمة في الفنادق العائدة بملكيتها للدولة والارتقاء بها لتتناسب مع سويتها وبما يحقق عائداً مالياً إضافياً.

في مجال الخدمات والبنى التحتية!

تعمل الحكومة من أجل المتطلبات الضرورية لاستقرار المواطنين من خلال عدة نواحٍ أهمها الطاقة حيث ذكر البيان أنه سيتم العمل على زيادة الاحتياطي من النفط والغاز والثروات المعدنية بما يعزز عمليات الإنتاج والاستمرار في إعادة تأهيل البنى التحتية المدمرة في قطاع الطاقة بهدف زيادة الإنتاج ورفع السعات التخزينية من المشتقات النفطية، وزيادة إنتاج النفط والغاز ومواد الثروة المعدنية لتوفير أكبر قدر ممكن من الاحتياجات الوطنية من المشتقات النفطية والكهرباء ومواد الثروة المعدنية، كذلك التوسع في عمليات أتمتة وضبط عمليات توزيع المشتقات النفطية.

والعمل على استكمال خطط توسيع وتطوير قدرات توليد المنظومة الكهربائية عن طريق إعادة تأهيل وصيانة محطات التوليد القائمة واستكمال تنفيذ المحطات المباشر بها، واستمرار العمل في بناء محطات توليد تعمل على الطاقات المتجددة ومصادر الطاقة غير التقليدية، مع استكمال تطوير التشريعات المشجعة على رفع كفاءة استخدام الطاقة في مختلف القطاعات، واستخدام الطاقات المتجددة وغير التقليدية.

النقل

أوضح البيان أنه سيتم تطوير وصيانة الطرق المحورية التي تربط بين المحافظات السورية، وإزالة التعديات والتجاوزات الراهنة الواقعة عليها.

- إعادة تأهيل وصيانة السكك الحديدية القائمة ولاسيما سكة حديد (حلب- دمشق) وتلك التي تربط مراكز الإنتاج بالمرافئ السورية والمرافئ الجافة.
- إعادة تأهيل المطارات القائمة وتجهيزها بالمعدات والتجهيزات اللازمة وزيادة عدد طائرات مؤسسة الطيران السورية كما سيتم العمل ضمن برنامج تعزيز منظومة النقل الجماعي وتشجيعها، والذي يهدف إلى تأمين خدمة النقل بالشكل الأمثل وبجودة وكفاءة وتقليل الازدحام، بالإضافة إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار بمجال النقل كشريك للقطاع العام في تأمين خدمة النقل.

الإسكان

ذكر البيان أن العمل مستمر وفق مخرجات التخطيط الإقليمي بما يحقق التنمية المتوازنة والمستدامة لكافة المناطق، وإزالة الاختلالات التنموية ولاسيما بين المناطق الريفية والمدن، وحماية الأراضي الزراعية وتلبية الطلب المتزايد على المنتج السكني بإقامة تجمعات عمرانية جديدة أو من خلال متابعة تقييم المخططات التنظيمية المنفذة بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية بما يحقق التكامل بين كافة المستويات التخطيطية.

واستكمال تنفيذ خطة تخصيص وتسليم المساكن الاجتماعية لاسيما الشبابي والعمالي، والاستمرار بإصلاح قطاع التعاون السكني وأتمتة، وتأمين الأراضي للجمعيات السكنية ما أمكن.

الاتصالات والمعلوماتية

ستعمل الحكومة على الاستمرار في تأهيل وتحديث البنية التحتية والتوسع في نشر خدمات الاتصالات الأساسية وتقانة المعلومات (الهاتف الثابت والنقال والإنترنت) بما يتيح وصول الخدمات لأكبر شريحة من المواطنين، والتوسع في إدخال التقانات الحديثة وسيتم تنفيذ ثلاثة برامج اولها برنامج التحول الرقمي للخدمات الحكومية، الذي يهدف إلى أتمتة الخدمات الحكومية وتقديمها عبر الوسائط الإلكترونية عوضاً عن الوسائل التقليدية، مع ما يرافق ذلك من تسهيل وتسريع لإجراءات المطلوبة للحصول على الخدمات، ورفع مستوى الشفافية مع المواطنين ومحاربة للفساد، وزيادة مساهمة قطاع تقانة المعلومات والاتصالات في الناتج القومي.

في مجال الإصلاح الإداري

اعتمد المشروع الوطني للإصلاح الإداري على منهجية واحدة منذ إطلاقه، وقد أدت هذه المنهجية إلى كشف الإشكاليات العامة والمشتركة بين كافة الوزارات، وطرح معالجتها والعمل على ترشيق الهياكل التنظيمية لها وتقليص حجم البنية التنظيمية لكافة الإدارات المركزية للوزارات لصالح تعزيز العمل الفني، بما يحد من الهدر في الموارد المالية والبشرية وإعادة تنظيمها.

وأكد البيان أن الحكومة ملتزمة بتنفيذ الهدف الأساسي للمشروع منذ إطلاقه بالعمل على تحديث الإدارة العامة ودعم الشفافية المؤسساتية من خلال إجراء الإصلاحات الهيكلية والبنيوية للجهات العامة وتطبيق نظام قياس الأداء الإداري، والاستجابة لتطلعات المواطن.

الإعلام

وأشار البيان إلى أن الحكومة تعمل على برنامج تهيئة البيئة الملائمة من أجل إحداث تغيير إيجابي ونوعي في قطاع الإعلام، كي يكون ممثلاً لكامل مكونات الدولة بمؤسساتها ومواطنيها، ويشكل جسراً بين المواطن والحكومة عبر عرضه قضايا الوطن والمواطن للنقاش العام في إطار من المهنية والموضوعية والجاذبية، وطرح الحلول من كلا الطرفين بما يجعل الرأي العام شريكاً للحقائق والمعلومات، وبما يسهم في استعادة الثقة في مصداقية الخطاب الإعلامي، ويعزز الانتماء للوطن والقيادة، ويعد هذا البرنامج برنامجاً مستمراً.

- تغيير إيجابي ونوعي في قطاع الإعلام ليكون ممثلاً لكامل مكونات الدولة
- معالجة الخلل ومكافحة الفساد...!
- تخفيض تكاليف المعيشة وتعزيز القوة الشرائية للعملة الوطنية
- ضبط الأسواق والأسعار وعقلنة الدعم